1235



صاحب الجلالة الملك يترأس اجتماع المجلس الاستشاري الجهوي للمنطقة الوسطى الشمالية

فاس ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي اجتماع المجلس الاستشاري الجهوي للمنطقة الوسطى الشمالية التي تشمل أقاليم فاس، وتازة، والحسيمة، وتاونات، وبولمان، وألقى جلالته فيه خطاباً توجيهياً.

حضر هذا الاجتماع أعضاء الحكومة، ورئيس مجلس النواب، والمستشارون الملكيون.

وفيما يلي نص الخطاب الملكي :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

حضرات السادة :

سأكون كما هي عادتي صريحا معكم كل الصراحة، فاذا تأخرت عن ميعاد الالتقاء بكم فذلك لأنني كنت قد سطرت في مخيلتي وتحليلي خطاباً موجهاً اليكم أنتم ممثلي هذه الأقاليم، وبعد التّفكير والتّمحيص ومحاولتي الاعتلاء عموديا لا جغرافياً ولا تاريخياً قررت أن أغير روح الخطاب وأن أجعله يشمل المملكة كلها، ولا يقتصر على الأقاليم التي تمثلونها.

بعد دراسة ملفات هذه الأقاليم وهي فاس، والحسيمة، وتاونات، وبولمان، وتازة، والاطلاع على مطالبكم وحاجياتكم وأمانيكم دعوت وزيرنا في الداخلية صباح هذا اليوم للقيام بدراسات مدققة محاولا حسب الامكان أن أحيط بحاجياتكم لتلبية مطامحكم ومطالبكم، وإذا بي أجد نفسي أمام رقعة جغرافية متماسكة قبائلياً، وجغرافيا، ومناخيا، وبشريا، غير أن حاجياتها مختلفة ومستواها في الامكانات غيرمتساوى ولا متواز، وانتظارها من المشاريع ومن المردودية يتجاوز المدى القريب والمتوسط أو البعيد بالنسبة لكل اقليم من الأقاليم.

وهنا رجعت بي الذّاكرة وسارت بي في المطامح ولواعجها الى التّطرق الى بناء المغرب، مغرب القرن المقبل، انني — شعبي العزيز — أوجه الخطاب للمغاربة جميعا، فبإرادة الله وبمعونتكم وبإرادتكم وتفهمكم سنحقق ما نطمح اليه، أريد — حينما يرى الله سبحانه وتعالى أن الوقت قد حان — أن أترك لخلفي مغربا يتّصف بصفات الحرية الحقة، والتّصرف الصرف على مستوى الجهات وعلى مستوى الأفراد والجماعات.

فإذا أخذنا مثلا القضايا التي رأيتها في ملف هذه الجهة من جهات المملكة التي تضم فاس، والحسيمة، وتاونات، وبولمان، وتازة، نرى انه اذا كانت مطالب هذا وذاك مطالبَ مشروعة لا يربط هذا وذاك منافع مشتركة ولا مصيرٌ مشترك، فحينما تطلب الحسيمة مثلا توسيع المرسى لا أرى أنّ الزيادة في مرسى الحسيمة منفعة لفاس أو بولمان، وحينما تتضخم اليد العاملة الشّريفة النبيلة للفنون التقليدية نرى أن أهل فاس لا يهتمون بالصناعة التقليدية الموجودة في بولمان أو الحسيمة، وهكذا سنبقى دائما كالراعي الذي يحاول يوما بعد يوم أو ساعة بعد أخرى أن يلم شتات الرعية وأن يحاول أن لا تضيع له واحدة من تلك الماشية، أو تلك الرعية، أو أولئك الخلق، دون أن يصارعه ذئب الفقر أو ذئب الحاجة.

إذن ما هو المخرج من هذه **المعطيات؟** المخرج من هذه المعطيات هو الحفاظ على كل منطقة من مناطق المغرب، والحفاظ لكل قبيلة ولكل اقليم على تراثه ومكتسباته، والجمع بين متطلبات هذا وذاك، وحشد عزائم هذا وذاك، وتجمع وتكتل امكانات الجميع لارضاء هؤلاء وأولئك، وقد رجعت بي الذاكرة الى ما كنت أحلم به دائماً وهو أن أترك — كما قلت لكم بإرادة الله وبكم ومعكم — لخلفي مغرباً يضم برلماناً يمثل الوطن أسمى تمثيل وأترك حكومة تنفذ السياسة التي يكون قد قررها الملك بعد الانصات الى الحكومة والبرلمان وأطمح كذلك في وضع هياكل جهوية تكون أساساً لذلك كله، لها من الامكانات تشريعيا وماليا واداريا ما يجعلها قادرة على أن تقف على رجْلها، وان تعرف حاجياتها، وأن تُقيم سلم أسبقياتها، وأن تعبر بصوت جماعي كامل — بقطع النظر عن اختلاف الأحزاب أو المشارب السِّياسية — عن الحاجيات، وعن المطامح، وأن تكون هي الناطقة وهي المبرمجة، وهي البانية والمطبقة على أراضيها، وأقصد أرض الاقليم وليس أرض الجهة.

في الأشهر الأخيرة أرادت الأقدارُ أن أبحث عن بيت — وسأعود للحديث عن هذا الموضوع — لتسكنه ابنتي للامريم في الولاياتّ المتحدة الأمريكية لأن زوجها يشتغل هناك، وحينما أردت ادخال بعض التحسينات على المنزل الموجود في ولاية نيوجرسي، وجدتُ نفسي أمام معطيات غريبة في الحقيقة لا عهد لي بها ولكن ناجعة، واستغرب شخصياً كوننا لم نفكر فيها من قبل، ذلك أنه لم يكن لي الاختيار فيما يخص المهندس إلا من بين مهندسي ولاية نيوجرسي، ولا يمكنني أبداً أن أطلب من مهندسي ولايات أخرى أية خدمة إلاّ إذا تبيّن أن ذلك المهندس غير قادر على القيام بما أريد، قلنا طيب، هذا بالنِّسبة للمهندس، ولمّا التجأنا إلى المقاول وجدنا نفس القانون ونفس الشّيء بالنِّسبة للكهرباء والنجارة والماء وغيرها، وبكل ديمقراطية وحرية كانت حريتي مقيدة، وكان مفروضا عليَّ أن لا أعمل إلا في اطار حرية الولاية التي يوجد فيها المنزل الذي تسكنه ابنتي.

وهذا ما يجعل المنافسة في الولايات المتحدة تكون أولا في الجودة، وثانيا في التنوع، فكون فلان مهندسا لا يسمح له بأن يأخذ جميع الأوراش التي توجد في الولاية التي يوجد فيها، وان كان هذا المهندس مكونا وموهوباً ومفضلا لدى الزبناء لنبوغه فلا يعقل أن يستأثر بكل أعمال الولاية، فهذا اذن دافع بالنسبة للمهندسين لأن يكون منهم مهندسون معماريون، ومهندسون للحدائق، ومهندسون للقناطر، ومهندسون للنفق، ومهندسون للوادي الحار، ومهندسون للمطارات، ومهندسون في جميع الميادين.

اذن الرأسمالية موجودة دون احتكار، ولن تجد مكتباً واحداً للمهندسين يتكلف بانجاز المطار، ويحفر النفق، ويشق الطريق السيار، ويمد خطوط السكة الحديدية، وقنوات الواد الحار، وهذا القانون مطبق على كل الميادين وعلى جميع المستويات.

وبعد هذا الاستطراد أقول : اذا نحن بنينا مغربنا على هذا النهج فسنعمم الخيرات بتعميم الأوراش، وسنقلص من روح الانفرادية، ومن الفوارق الاجتماعية، وسنقضي نهائيا على روح الاحتكار، وإذا قررنا أن كل جهة اقتصادية من جهات المملكة لا يمكنها أن تقوم بأي مشروع كان إلاّ إذا توفرت مباشرة وفي أي محل على الأجهزة التقنية وأصحاب الخدمات فلن يصبح أمامنا عاطل أبدا، ومن غير اللائق أن يكون فلان يعمل في الدار البيضاء، ويعمل في سوس، ويبني في وجدة، وينجز مشروعا في الجرف الأصفر مثلا، فهذا في الحقيقة حرام، وتضييق على امكانياتنا، ولما يأتي المقاول لا يأخذ اليد العاملة من المنطقة التي سيعمل بها، بل يقول سأشغل المشرف على الورش الذي أعرفه، وسأصحب معي المهندس الذي يعرف تقويم قوة أو حمولة الأسمنت والحديد، وسأصحب معي الشخص الذي سيمسك لي حساباتي ومحاسبتي مع الآخرين، فهو لا يجعل أبناء هذا الاقليم يستفيدون

من العمل في المشروع، بل يصحب معه كل ما يحتاجه من يد عاملة من مقر عمله أو سكناه، كما أنه لا يشتري منزلا في المكان الذي سيعمل فيه ولا يمول أي أحد لاقامة بيت للسكن، بالاضافة الى ذلك، فان الأقاليم المغربية مختلفة المناخ، فهذه المنطقة الوسطى التي نحن فيها وهي فاس وتاونات وتازة والحسيمة وبولمان حباها الله بميزة خاصة هي أن كمية المطر التي تنزل بها كافية، فما اشتكى واحد أبداً في هذه الأقاليم من الجفاف، اذن الريّ مضمون فيها، وكذلك الشأن بالنّسبة للماء، بقي أن نتحدث عن كيفية استعمال وحسن وظرفية استعمال هذه الطّاقات، وهذا كذلك لا بد لكم من شخصية معنوية قادرة على تقويم الأولويات فيما يخص منتوجات الماء.

منطقتكم بها مياه معدنية نافعة للجهاز الهضمي وللجلد ولعدة منافع أخرى، وهنا كذلك يجب أن تقرروا أنتم ما يفيدكم ويفتح آمال المستقبل أمامكم، وليس الرباط العاصمة، لأن الرباط هو بيت الملك، وبالأخص المُلك المغربي لا يمكن أن يعقل دون رباط وارتباط خاص ليس فقط بين الأقاليم، بل وأيضاً بين الأفراد، وشخصية الملك كما قلت في خطابي السابق تجسيد لهذا الرباط، والرباط هو عقدة تسمى البيعة من لدن الشعب، وتعني من لدن الملك العطاء، ونكران الذات، والتفاني في خدمة المصلحة العامة.

لم يبق بيننا وبين القرن المقبل الا 15 سنة، فكيف ستكون الرقعة الجغرافية بعد مرور هذه المدة ؟ وكيف سيصبح توزيع الأوراق، وتوزيع النفوذ، وتوزيع الهيمنة ؟ والدول مثل العجلة، ما هي الدول التي ستكون عجلتها وصلت الى الأعلى، وما هي الدول التي ستكون عجلتها قد وصلت الى الأسفل ؟ ما هي القارات التي ستعرف خيراتها وامكاناتها وتستعملها كما يجب ؟ وما هي القارات التي بعد أن أغناها الله ستصبح فقيرة ؟ وما هي المجموعات التي ستفهم معطيات وواجبات والتزامات القرن المقبل ؟ وما هي الدول التي ستبقى في غفلة عن هذا كله ضارة نفسها مضرة بجيراننا ؟

لهذا أريد وأسعى من كل قلبي وروحي ووطنيتي أن أجعل هذا البلد — بعد حصن القرآن وتماسك الارواح واتحاد المصير — في مأمن من متاهات الاختيارات، إذ يأتي وقت لا تبقى فيه اختيارات، الاختيار له زمان، وزمانه هو أخطر بكثير من تاريخ الانجاز، لأن الاختيار يعني منهجية وفلسفة وطريقة يمكن أن تتغير نظرا للمناخ التجاري الاقتصادي العالمي، ونظرا للمبادلات الروحية والبشرية بين الدول والقارات التي تعتبر ضرورية، ولكن الاختيار هو الحيوي، وأريد أن لا تكون اختيارات بلدي منحصرة في الرباط، بل أريد أن تكون اختيارات وطني في وطني كله من طنجة الى الكويرة.

لا أريد الاجماع، أريد تطبيق حديث جدي النّبي صلى الله عليه وسلم، «ما اجتمعت أمتي على ضلال» فحينما تجتمع آراء وأنظار خمسة أو ستة أقاليم على أطروحة أو على مشروع أو خطة أو اختيار يستحيل أن تكون هذه الأقاليم كلها على ضلال.

فلهذا قلت لكم في أول الخطاب : إنني قررت التوجه الى المجلس البلدي لمدينة فاس، لأنه طلب اجتماعاً معي، ثمَّ قلت فاس ونواحيها شيء واحد، فقررت أن أجمع ناحية فاس، ولكن خطابي الآن موجه الى المغرب كله.

فلهذا أقول لكم شعبي العزيز وفي هذه العاصمة التي أدين لها بدين هو انه هنا وفي يوم 19 غشت جاءتني فكرة المسيرة الخضراء، وتبركا وتيمنا بجميع أقطابها من ملوك علويين، وغير علويين، وعلماء، وأولياء، والمغرب كله — ولله الحمد — مليء بالشخصيات، فكرت أن أضع أمام أنظار البرلمان مشروع قانون خاص بمجالس الجهات المغربية التي تكون لها سلطتها التشريعية، وسلطتها التنفيذية الخاصة بها، وتكون لها هيأة الموظفين،

ولكن سوف تكون هذه الجماعات الجهوية — وسأفسر لكم من بعد لماذا — مرتبطة مباشرة بملك المغرب فيما يخص مطالبها وبرامجها، ليس في التطبيق ولكن في الابراز وفي النتاج وفي ... والابتكار، لماذا هذا الارتباط المباشر بملك المغرب ؟ لأن كل نظام يجب أن يبقى محافظاً على العمود الفقري الذي يجمع أطرافه ومقوماته والبرلمان ليس كافيا لهذا الارتباط، والحكومة مارة لا تفي ولا يمكنها أن تفي بهذه المأمورية، أما إذا كانت مطالب ومشاريع وبرامج هذه الأقاليم مرتبطة مباشرة بشخصي أي بملك المغرب باسم رئيسها أو مكتبها أو كذا في الحين فستعطي برامجها للسلطة التشريعية والتنفيذية المتمثلة هنا.

وأقول اذا كان المغرب يمارس فصل السلط ففي مستوى ملك المغرب لا يوجد فصلٌ للسلط، ولنفرض مثلا أن جهتكم جاءت — بعد سنة أو نصف سنة من الدراسات والتخطيطات والمشاريع — ببرنامجها للقصر قبل أن يدرس في البرلمان، فسيدرس هذا البرنامج هنا في فاس مثلا مع الوزير الأول ورئيس البرلمان، لأن في مستوى ارادة الشعب وقرارات الملك لا فصل في السلط، وبعد دراسة البرنامج إذ ذاك سنوجهه الى البرلمان حسبما يقضي به القانون الدستوري ليتولى دراسته والتصويت عليه بالقبول أو بالرفض أو بالتغيير، وبعدها يتوجه إلى السلطة التنظيمية للوزير الأول للقيام بتنفيذه في الحين، وستعطى الأوامر للوزارات المختصة للتعجيل بالتنفيذ وحتى لا نقع في الروتين، وفي ضياع الوقت، وفي المحسوبية، وفي الأخذ والرد، يجب أن نقف وقفة واحدة، ممثل السلطة التنفيذية وهو الوزير الأول، وممثل السلطة التشريعية وهو رئيس البرلمان، شخصيا في كل جهة جهة منهما، وحتى يُمكن لكل واحد منهما أن يستوعب ما يستوعب، وأن يعرف ما عليه أن يأخذ على كاهله، اما كسلطة تشريعية واما كسلطة تنفيذية، وفيما إذا اقتضى الحال يمكن أن يطلب مني أن أكون ذلك الحكم الذي سيحكم لفائدة فلان أو لفائدة فلان.

ولكن ما هو دور العمال ؟ لا بدَّ من صلة بين الجماعات المحلية وبين الدولة، الدستور ينص على أن الجماعات المحلية تتكون من الأطر التي تكون الديمقراطية المغربية، ولكن ما هي الشرايين التي توصل الدم الى الأعضاء ؟ ان العمال يقومون بوظيفة الشرايين، إن دورهم سيكون حاسماً بل تاريخياً لا يقل أهمية عن دوركم أنتم واستعدادكم لدخول القرن المقبل.

ان لفظ أنا مستهجن في الاسلام، ولهذا أقول : إن خديمكم هذا لا شغل له ولا مطمح له سوى أن يسعدكم، ماذا أريد أكثر من هذا ؟ كان والدي رحمه الله يسافر ويتركني في المغرب، فكنت ملكاً قبل الأوان، لقد رأيت بلدي مستعمراً؛ ورأيته محرراً، وأراد الله أن يكمل على يد هذا العبد الضعيف ما بقي أو ما يتبقى من وحدته الترابية، فاذا بقي لي من مطمح على هذه الأرض فهو مطمح واحد وهو عهد متبادل بيني وبين 23 مليون من المغاربة، إنهم سوف يكونون وسوف يبقون على العهد، عهد البطولة والأصالة وبعد النظر، وعهد تناسي الأنانية وعهد المشورة، والشورى في الاسلام ليست شورى عذرية، فالشورى في الاسلام هي الشورى المتبوعة بالأخذ بالرأي المعطى لك بعين الاعتبار إنْ لم يكن بعين التقييد، وأنا كمقيد بالشورى سأدرس هذا القانون لأجعل من بلدي وبلدكم أنتم بالطبع آلة ميكانيكية متناسقة الأجزاء نتركها لأحفادنا، هذه الآلة منسجمة في تركيبها ومستجيبة لحاجيات أقاليمها، آخذة بعين الاعتبار لكل عبقرية من عبقريات مناطقها، وكل مغربي يقول إنني سأفتخر على فلان أو سأرشح فلانا، لا، هذا غلط فكل واحد منكم في هذه الأقاليم المغربية قد رشح آخر، ولكن في ميدان واحد، وهذه هي عبقرية المغاربة.

كل اقليم له عبقريته، وكل جهة لها عبقريتها فحينما نضعُ القانون ونعرضه على البرلمان ويصادق عليه —



ان شاء الله — سأتقدم لك مرة أخرى — شعبي العزيز — لأهنئك، وأهنيء نفسي بنضج حكومتنا وبرلماننا، ونهيء أنفسنا لمستقبل أسعد، والله سبحانه وتعالى الذي لم يرينا الا الخير سيرينا خيراً فوق خير، وتقدماً على تقدم، إنه مجيب الدعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الأربعاء 28 محرم 1405 — 24 اكتوبر 1984